

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١

بإعفاء بعض المنتجات الصناعية من رسوم الإنتاج

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعفى من رسوم الإنتاج موافد وأقران الطبخ التي تعمل بالغاز والفسالات ذات المحرك الكهربائي في المحال المرخص لها في بيع الأجهزة بالعضلات الأجنبية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩٧١

يعم هذا القانون بحكم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٤ المحرم سنة ١٣٩١ (أول مارس سنة ١٩٧١) أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إقامة مطحن سلندرات وملحقاته بزمام مدينة الفيوم من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة مطحن سلندرات وملحقاته بزمام مدينة الفيوم محافظة الفيوم .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة للمشروع والبالغ مساحتها ٥ أفدنة و ١٣ قيراطا والملوكة للأشخاص الوارد ذكرهم بالمذكرة والموضح بيانها وموقعها وحدودها بالمذكرة والرسم المرافقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية بإذن
صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٩٠ (٥ يناير سنة ١٩٧١)
أنور السادات

مذكرة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١
باعتبار مشروع إقامة مطحن سلندرات بمدينة الفيوم محافظة
الفيوم من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له

تقتضى سياسة الدولة بالتوسع في إنشاء وتحسين المطاحن لمواجهة
احتياجات الاستهلاك المحلي من الدقيق .

وتمشيا مع ما تقتضيه هذه السياسة فقد وقع الاختيار على قطعة أرض
فضاء بمدينة الفيوم محافظة الفيوم لإنشاء مطحن سلندرات عليها يكون
تابعا لشركة مطاحن مصر الوسطى ، إحدى شركات المؤسسة المصرية
العامة للمطاحن والصوامع والمخابز .

وتبلغ مساحة الأرض اللازمة للمشروع ٥ أفدنة و ١٣ قيراطا تقريبا
(والعبرة بالسطح الذي تستخرجه مصلحة المساحة بعد عملية التحديد)
وتقع ضمن القطعتين ٢ ، ٣ بحوض الميمنة رقم ٩ وضمن القطع
١١ ، ١٢ ، ١٣ بحوض الزور رقم ٨ وحدودها كالاتي .

الحد البحري : بعضه باقى القطعة ٣ بحوض الميمنة رقم ٩ وبعضه باقى
القطعتين ١١ ، ١٢ بحوض الزور رقم ٨ بطول ٢٣٣ مترا تقريبا .

الحد الشرقى : طريق عمومي مشروع رقم ٥٢ (شارع الدكتور النبوي
المهندس بطول ١٠٠ مترا تقريبا) .

الحد القبلى : حدود السكة الحديد الموصلة من الواسطى إلى الفيوم
بطول ٢٨٣ مترا دابر تقريبا .

الحد الغربى : القطعتين ١٣ و ١٢ بحوض الزور رقم ٨ - بطول ٩٠ مترا
تقريبا .

والأرض المشار إليها اللازمة للمشروع ملك السادة كامل مسعود ، عزيزة
على حسين وشركة أسوأ آخرين .

وقد أقر السيد محافظ الفيوم اختيار الموقع كما وافق السيد وزير الزراعة
على نزع ملكيته ولأهمية الأمر واستعماله ، يتطلب إصدار القرار اللازم
باعتبار المشروع المشار إليه من المنافع العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ
المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذه .

لذلك

يتشرف وزير التكوين والتجارة الداخلية بعرض مشروع القرار المرافق
برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير التكوين والتجارة الداخلية

محمد حمدى عاشور